مقدمة :

يعتبر الاقتصاد المحو ر الرئيسي في تحديد مدى تطور بلد ما ، و تعتبر التجارة الدولية وراء تطور وإنعاش اقتصاديات الدول وهي أولى الوسائل لتحقيق التطور ،ولقد تميز القرن العشرين بانتشار المنضمات الدولية التي بفضلها أصبح العالم عبارة عن شبكة معقدة ،ومتداخلة من العلاقات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية ولقد عايشت الجزائر هذه الأوضاع كغيرها من الدول التي انتهجت النهج الاشتراكي ،والدول النامية .ولقد واجهت عدة مشاكل اقتصادية ،خاصة مع التحول الذي شهد ته هذه الدول بداية من منتصف الثمانينات ،الناتجة في جزء كبير منها عن المديونية التي انفجرت كمشكل معقد في نفس الفترة .وخلال الصعوبات التي عاشتها البلاد في هذه الفترة ظهر اقتناع السلطاتالجزائر ية بالاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد بالقيام بعدة إصلاحات لمسايرة القوانين والمبادئ التي يقوم عليها النظام ،ونظرا لعدم قدرة الجزائر على تحقيق النمو الاقتصادي بمعزل عن العالم لجأت إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي حتى وصلت إلى برنامج التعديل الهيكلي بمنتصف التسعينات ، ثم باشرت الاتصالات بمنظمة التجارة العالمية لإنهاء عملية الانضمام إليها ،بعد اتصالات الثمانينات خلال دورة "الاروغواى" للتجارة و أن تحر ّر تجارتها ،و لقد قامت الجزائر في الآونة الأخيرة بتحركات و تغيرات لا تقيم في مجال تحرير السلع و كذلك التعريفة الجمركية لأنه و كما نعلم ،فإن للانضمام إلى المنظمة السابقة ذكرها يتوجب على الدولة التي تريد الانضمام إليها أن تخفض تدريجيا من التعريفة الجمركية،و لقد شكلت هذه الخطوة منعرجا حاسما خاصة في الجولة الأخيرة التي قامت بها الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة وان الاتجاه نحو

تحر ير التجارة الدولية ساهم بقسط في نمو الاقتصاد العالمي ،بل و يشكل أهم خطوة للسير نحو الأمام فمنذ سنة1946 نشأت الاتفاقية العامة للتعر يفة الجمركية و التجارة في ظرف اقتصادي تميز بكثرة القيود خاصة الجمركية منها ،وتهدف الاتفاقية المذكورة سالفا إلى تحقيق النفاذ إلى الأسواق بالتخفيض التدر يجيللتعر يفة الجمركية مع تثبيتها وإزالة القيود غير الجمركية ،وهذا خلال عدة جولات أولها جولة "جنيف"1947 وآخرها جولة "الاروغواي "سنة 1986" حيث عرفت الاتفاقية العامةللتجارة و التعر يفة الجمركية منعرجا حاسما خاصة في الجولة الأخيرة التي دامت 8سنوات وانبثق عنها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بعد انعقاد مؤتمر مراكش الموقع في 15أفر يل1994 والذي أصبح ساري المفعول في جانفى 1995بهدف إرساء قواعد نظام دولي جديد وتسيير العلاقاتالتجار ية الدولية وفق معطيات جديدة من أجل تنظيم منافسة دولية .وهو ما دفع بمعظم دول العالم على الانخراط في هذه المنظمة التي أصبحت تسيطر بنسبة كبيرة جدا على التجارة ،وفى إطار سياسة اقتصاد السوق و العولمة تسعى الجزائر إلى التأقلم مع نظام دولي جديد والذي يظهر من خلال رغبتها في الدخول الرسمي إلى المنظمة العالمية للتجارة كما يتجلى هذا من خلال المفاوضات الجادة التي كانت تتمحور حول إجراءات إصلاحية لتحر ير التجارة الخارجية ،وتشجيع الاستثمارات و التصر يحات الرسمية من قبل المسؤولين

وإن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يفرض على الاقتصاد الوطني تحديات كبيرة وذلك بالتخلي عن الأساليب القديمة لتسيير الاقتصاد الوطني و البحث عن الوسائل الكفيلة لمواجهة ذلك .

ونظرا لأهمية هذا الموضوع إرتأينا إلى تسليط الضوء عليه بالتالي نطرح الإشكالية كانت على النحو التالي:**هل واقع الاصلاحات الاقتصادية و القانونية فى الجزائر مؤهل بالتأييد للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أم الرفض؟**

و لقد قمنا بتقسيم هذا الموضوع إلى فصلين مقسمين بدورهما إلى مباحث و مطالب ثم إلى فروع أمّا عن الفصل الأول فقد كان تحت عنوان "الإطار العام لمفاوضات الجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة –حاضر المفاوضات و مستقبل الإصلاحات المستدامة".

.أما الفصل الثانى كان تحت عنوان :مدى مطابقة الملف الجزائري لمتطلبات اللحاق بالمنظمة العالمية للتجارة و ختمناه بخاتمة البحث ، و نرجو أننا قد وقفنا و لو بالقدر البسيط في إعطاء فكرة عامة حول موضوع بحثنا و الذي كان "**انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة _بين التأييد و التنديد**".

إهداء

بســـــــم الله الرحمـــــــــانالرحيم و الصلاة و السلام على رسول الكريم خير

الأنام"محمّد" عليه أزكى الصلاة و السّلام.

إلى كل من أحبّني بصدق و أحببته ،أهديكم ثمرة جهدي طيلة مساري

الدراسي و إلى كل من يعرفني رجينا من الله عز وجل أن يرفقني و يهديني لما فيه

خير و صلاح و أن يحقق كلّ أمنياتي و أمالي و أخر دعوانا أن الحمد لله ربي العلمين

-عليـــــــــــــي-

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين العزيزين اللّذين سهروا على راحتي و على وصولي إلى هذه المرتبة من العلم .

و إلى كل من ساهم في إعداد هذا العمل و أخص بالذكر الأساتذة الذين لم يتوانوا في تقديم يد العون لي و أخص بكلامي الأستاذ المشرف و الموجه و الذي كان على قدر المسؤولية فهو سهر على إتمام هذا العمل .

و إلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد إلى كل العائلة

-ريـــــــــــاض-

عرفت الجزائر في نهاية القرن 20 تحولات جذرية أفرزتها أزمة اقتصادية ترجع جذورها إلى الأزمة البترولية لسنة 1986 ، هذه التحولات تزامنت مع تطورات اقتصادية عالمية ، أصبحت تضغط على الاقتصاد الجزائري و تدفعه إلى حتمية التعامل و التفاعل و الاندماج بصفة واسعة و مفتوحة مع مختلف الفعاليات الاقتصادية الدولية .

و بعد التصحيح الهيكلي الذي فرض على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي و استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية أدت الحاجة إلى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارية أمر ًا لا مفر منه بل يكاد يكون لازما.

يضاف إلى ذلك توقيع الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في مارس 1997 الذي يتميز بالطابع التجاري في محوره .وسنتطرق إلى تطور مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة في مبحث أول و المؤشراتلمؤيدة للملف الجزائر ي في مبحثان

المبحث الأول : تطور مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين إدارة العضوية و اللحاق بالليبرالية العالمية

خلال هذا البحث نتناول أهم الخطوات التي اتبعتها الجزائر في سبيل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و كذا الإجراءات التي اتخذتها لتسهيل هذه العملية و أخير ًا أطوار مفاوضاتها مع الأعضاء الدائمين في المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: الخطوات التي اتبعتها الجزائر إلى سبيل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

و التي تتمثل أساسا في الأهداف التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها من هذا الانضمام كذلك الدوافع و الإجراءات التي اتخذتها لتسهيل عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

الفرع الأول:الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من هذا الانضمام :

أولا :إنعاش الاقتصادي الوطني :

قد يترتب عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ،ارتفاع حجم و قيمة المبادلات التجارية ، خاصة بعد ربط التعر يفة الجمركية عند حد أقصى و هد أدنى ، و الامتناع عن استعمال القيود الكمية ،مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء ، و بالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن أن تستعملها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني ، إذ يصبح المنتجون المحليون مجبرون على تحسين منتجاتهم من أجل البقاء في السوق [1]

ثانيا :تحفيز و تشجيع الاستثمارات

يرتبط تشجيع الإستثمارت و تحفيزها بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، التي انطلقت في أواخر الثمانينات ،و في هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواءاً المحلين أو الأجانب ،و قانون النقد و القرض 90-11[2] الصادر في سنة 1990 تضمن عدة تحفيزات ، كالمساواة بين المستثمرين الأجانب و المحلين في مجال الامتيازات و الإعفاءات

[1].ناصر دادي عدوان و متناوي محمد: الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة ،أسباب الانضمام ،النتائج المرتقبة و معالجتها ،دار المحمدية العامة ،الجزائر ،سنة 2003، ص135.

[2] القانون رقم 10/90 المتعلق بالقرض و النقد ، المؤرخ في 1990/04/14 ،جريدة لاسمية ، عدد رقم 16 ،الصادر في ، الصفحة

الضريبية ،إلا أنه لم يتم التوصل إلى الهدف المنشود ،إذ من بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي بلغ عددها 48 ألف من سنة 1993 حتى 2001 تم تجسيد 10% فقط [1].

ثالثا : مسايرة التجارة الدولية :

يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية و ذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات الذي يغطي أكثر من 94% من الصادرات الجزائرية ، و يتميز من جهة الجهاز الإنتاجي الجزائري بضعفه في تغطية احتياجاته من السلع الوسيطية و المعدات الإنتاجية و عدم قدرته على المنافسة و مسايرة التطورات الحديثة ،لافتقاره في قطاعات كثيرة للتكنولوجيا الحديثة في التصنيع ، فالاحتكاك مع المنتوجات الأجنبية و الضغط التنافسي ،يمكن للمنتوج الوطني من بلوغ المستوى المطلوب من القدرة على المنافسة ، و بقاء الجزائر خارج المنظمة لا يسمح لها بالاستفادة من هذه الفرص .

و التجارة الخارجية تلعب دوراً فعالا في الاقتصاد الوطني للجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية و الجهوية للحصول على مستلزماتها من مختلف المواد و السلع المذكورة ،فلا يمكن للجزائر أن تبعد عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية إذ أرادات أن تساير التطورات الحديثة [1]

[1] تصريح لوزير التجارة السابق : حميد تمار لجريدة الفجر ، الصادرة بتاريخ 14-05-2002، عددها و صفحتها

الفرع الثاني : دوافع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن رغبة الجزائر في الانتقال من اقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق و ذلك عن طريق القيام بعدة إصلاحات ليأتي أكله برغبة الجزائر بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ،و كما هو معلوم فإن وراء كل فعل أو عمل مجموعة من الدوافع :

- لجوء الجزائر إلى فتح اقتصادها على التجارة الدولية باعتبارها عضو سابق في الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية ،فقد قامت بتخصيص المراقبة التجارية في هذا من خلال التعديل الذي يشهده النظام الجمركي .
- استنجاد الجزائر بصندوق النقد الدولي خلال التسعينات و الاستفادة من قوانين المنظمة العالمية للتجارة [2]
- تحديد المكانة الاقتصادية التي تشغلها الجزائر من خلال التقسيم العالمي الجديد ، و الانفتاح الذي استفادت منه الجزائر من السوق الدولية على الصادرات الأجنبية ،كذلك ضعف الجهاز الإنتاجي الجزائري بحيث يليه نقص التبادلات التجارية الذي أدى إلى تقليل الموارد المالية ، حيث أن أغلبية هذه الموارد تتشكل من صادرات المحروقات التي

---

[1] ناصر دادي عدون و متناوي محمد ، مرجع سابق ، ص136

[2] دهراوي فوزية و آخرون ، الجزائر و أفاق الانضمام على مذكرة للحصول على شهادة ، ليسانس علوم اقتصادية ،البليدة ،2004/2003 ،ص42-45.

تمثل 97% من ايرادات البلاد و لذلك كانت تفكر في آليات تحرير التبادل و الاستثمار لتقوية الطاقة الإنتاجية للبلاد[1]

– توسيع ميدان المناقشة خاصة بالمشاريع القدرة على فرض منجاتها سواء السوق المحلية أو العالمية ،كذلك ضمان الشراكة بين المؤسسات العالمية الكبرى و الشركات الوطنية ، وتشجيعها على الاستثمار ،و الحفاظ على الموارد المالية الضخمة التي كانت تنفقها الدولي خاصة في مجال التنقيب عن البترول و المناجم و هذا من خلال اشتراك رأس المالي الأجنبي [2]

المطلب الثاني : الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتسهيل عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

حتى يتمكن أي بلد من عضوية المنظمة ،عليه إتباع مجموعة من الإجراءات لاختلافها عن المنظمات الدولية الأخرى ، إذ أنها تمثل إطارا للتفاوض على التزامات تعاقدية حكومية

[1] سليم سعداوي ، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة ،معوقات الانضمام و أفاقه دار الخلدونية ،الجزائر –008–ص48.

[2] دهراوي فوزية –مرجع سابق –ص52

تخص العلاقات التجارية متعددة الأطراف و سوف نتطرق إلى أهم الإجراءات التي يقوم بها البلد الذي ير غب في الانضمام إلى هذه المنظمة

الفرع الأول :تقديم طلب العضوية إلى المنظمة:

إن أول ما يبدأ به للحصول على عضوية هذه المنظمة هو تقديم طلب العضوية ، بإتباع الإجراءات القانونية التي تنص عليها أحكام المادة 12 من اتفاقية المنظمة ،حيث تقوم الدولة الراغبة في الانضمام ،بتقديم طلب العضوية إلى المدير العام للمنظمة عن طريق سكرتاريتها ،فتقوم بتوزيعه على جميع الأعضاء ثم يقوم المجلس العام بدراسة ، و بدقة طلب الانضمام و فحصه و اتخاذ قرارا بشأن تشكيل لجنة أو مجموعة العمل ،حيث يستطيع أي عضو مهتم أن يشارك فيها ، و تقوم مجموعة العمل بترتيب الجدول الزمني لمفاوضات الانضمام ،و بمجرد تشكيلها يتم التشاور مع الدول المعنية ، بشأن البرنامج الزمني الذي يتضمن موعد تقديم مذكرة السياسة التجارية [1]

بعد ذلك تقوم مجموعة العمل بفحص طلب الانضمام على أساس المذكرة المقدمة ،إذ تتم مناقشة مدى ملاءمة السياسة التجارة و الاقتصادية للدولة طالبة العضوية و اتفاقيات المنظمة ،

[1] محسن أحمد هلال و محمد رضوان ،قواعد الانضمام و التفاوض في منظمة التجارة العالمية ،نشرية ،اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا ،2001،ص-05

و للإشارة فإن هناك مساعدات فنية خاصة بالانضمام يتم تقديمها إلى البلد الراغبة في الانضمام من خلال سكرتارية المنظمة ،كما يمكن أن تقدم من خلال أعضاء المنظمة ،و هناك أيضا مدة زمنية كافية تمنح لكل من طلاب العضوية و مجموعة العمل لإعداد بشكل جيد لمفاوضات الانضمام [1]

الفرع الثاني :تقديم مذكرة السياسة التجارية و مناقشتها

بعد تقديم طلب الانضمام إلى المنظمة،تقوم الدولة المعنية بالعضوية بإعداد مذكرة ،تحتوي على أهم السياسات المتعلقة بالجوانب التجارية و تقدمها إلى الأعضاء كما يلي :

أولا : تقديم المذكرة : تقوم الدولة المعنية بعد الطلب بتقديم مذكرة السياسة التجارية المتضمنة شرح نظام التجارة الخارجية ،و كذا الجهاز الإداري ،حيث يتم استعراض مدى مطابقة هذا النظام مع اتفاقيات التجارة العالمية ،و يهدف تسهيل إجراءات الانضمام ،قامت سكرتارية المنظمة بإعداد نموذج خاص بالسلع ، و آخر خاص بالخدمات ، و نموذج يتعلق بالحواجز الفنية للتجارة ، و آخر بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية ،و هذه النماذج تساعد الدولة

[1] ناصر دادي عدون ومنتاري محمد:مرجع سابق –ص102.

طالبة العضوية على تقديم و عرض سياستها التجارية أمام أعضاء المنظمة ،بشكل يسهل مقارنة السياسات الحالية بقواعد السلوك التجاري وفقا لاتفاقيات المنظمة[1]

ثانيا: مناقشة المذكرة

بعد استلام سكرتارية المنظمة لمذكرة السياسة التجارية المقدمة من قبل الدولة طالبة العضوية ، يتم توزيع على كل الدول الأعضاء بالمنظمة تمهيداً البداية مناقشتها مع أول اجتماع لمجموعة العمل ، أين يتم توجيه أسئلة كتابية و شفوية للدولة المعنية ، بهدف الحصول على المزيد من التوضيحات حول السياسة التجارية الحالية التي تعتمدها ، و عن خططها المستقبلية لتعديل أو تغيير بعض السياسات التي لا تتوافق و اتفاقيات المنظمة [2]

الفرع الثالث : تقديم الالتزامات

بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية و مناقشتها ، تقوم الدولة طالبة العضوية بعرض جدولها الأولية الخاصة بالتنازلات في شكل مسودة ،حيث تقوم بإجراء مفاوضات ثنائية مع الشركاء التجاريين الأساسين ،و للإشارة فإن أي بلد عضو بالمنظمة ، له الحق في أن يجري مفاوضات ثنائية مع الدولة طالبة العضوية ، و النتائج التي يتم التوصل إليها ،أي التنازلات التي

---

[1] Beranger Taxil :l'OMC et les pays en développement ,paris ,1998،p

[2]ناصر دادي عدون و متناوي محمد ، مرجع سابق ،ص103

يتم الاتفاق عليها ، تلتزم بها الدولة طالبة العضوية ،و تكون تجاه كل الدول الأعضاء و هذا بتطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية ، و التنازلات التي تلتزم بها الدولة طالبة العضوية ،هي نتيجة المفاوضات الثنائية التي تجريها مع عدد من الدول الأعضاء ،و يتم المفاوضات حول السلع و الخدمات كل مجال على حدة [1].

الفرع الرابع : موافقة المجلس العام

بعد الانتماء من المفاوضات على جداول السلع و الخدمات ، تقوم مجموعة العمل بإرسال التقرير الذي يتضمن نتائج التشاور ، مرفقا بمسودة القرار و بروتوكول الانضمام إلى المجلس العام أو المؤتمر الوزاري بهدف الموافقة عليه ، ذلك أنه بعد تبني طلب المنظمة و المؤتمر الوزاري لتقرير لجنة العمل ، و الحصول على الموافقة على مسودة القرار بغالبية ثلاثي الأصوات ،فإن بروتوكول الانضمام يدخل حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوما من تاريخ موافقة الدولة طالبة العضوية [2] .

[1] L'accession a l'OMC : ministère du commerce, 2001,pp14-16.

[2] L'accesstion a l'OMC, op.cit., p.18

المطلب الثالث : أطوار مفاوضات الجزائر مع الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة: بين التقدم التفاوضي و التفاؤل الانضمامي

إن الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة يكون بإتباع عدة إجراءات وخطوات متسلسلة، ذلك لأنّه لا توجد شروط محددة لذلك، يتم الانضمام –عن طريق التفاوض مع أعضائها، لأن كل حالة انضمام لها خصوصيتها وغالبا ما يتم الحصول على عضوية هذه المنظمة بعد جولات بسبب عدم وجود معيار محدّد للانضمام[1].

وعلى هذا الأساس وبهدف الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة، قامت الجزائر بعدة إجراءات، أين جاء طلب الانضمام ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها في أواخر الثمانينات وعزمها على انتهاج نظام اقتصاد السوق، والتفتح نحو الاقتصاد العالمي، وبذلك بدأت الجزائر باتخاذ خطوات الانضمام إلى هذه المنظمة منذ تقديمها لطلب التعاقد مع الجات ثم من خلال المفاوضات، إلاّ أنّه وبالرغم من مرور فترة زمنية معتبرة على تقديم الطلب وعقد الجزائر لعشر دورات على مدى 18 سنة من المفاوضات وإجابتها على جميع الأسئلة

[1] نبيل جشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، دار يحي للطباعة والنشر، القاهرة، ط2، 1999، ص.182.

المطروحة من طرف الدول المفاوضة، إلاّ أنّ الجزائر لم تنظم إلى يومنا هذا إلى المنظمة بسبب وجود عدة عراقيل ومعوقات تحول دون ذلك[1].

الفرع الأوّل: المرحلة الأولى تقديم طلب الانضمام

لقد كانت الجزائر تابعة لاتفاقية الجات عن طريق الالتزامات المتخذة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، وذلك في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ثمّ انسحبت من هذه الاتفاقية على أساس التوصية العامة في 18 نوفمبر 1960[2].

وبعد ذلك بـ 06 سنوات وبالضبط في مارس 1965قررت الأعضاء المتعاقدة أن تستفيد من التطبيق الفعلي لقواعد الاتفاقية مثلها مثل الدول النامية الأخرى وذلك تطبيقا للمادة 26 من اتفاقية الجات، وهكذا بدأت الجزائر تستفيد من صفة الملاحظ في الاتفاقية بعد أن تمّ إخطارها من طرف أمانة الجات بتاريخ 18 ديسمبر 1962بأنّ الأطراف المتعاقدة قد حثت الأطراف باستمرار التطبيق التلقائي بحكم الأمر الواقع للاتفاقية لمدة سنتين. ثم لمدة 03 سنوات بصفة دورة وهذا بهدف منح فرصة لكل دولة حديثة الاستقلال بإعداد سياستها التجارية، أين شاركت الجزائر بصفة دورية منذ هذا التاريخ، الذي تزامن مع جولة كيندي ولقد استمرت في ذلك مع

---

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص.81.

[2] بقة الشريف ، المنظمة العالمية للتجارة و الاقتصاد الجزائري ، بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ،عدد 3 ،2000،ص.81.

جولة طوكيو إلى غاية تقديم الطلب الرسمي للانضمام للجات وبدأ المفاوضات مع الأطراف المتعاقدة[1].

الفرع الثاني: المرحلة الثانية تقديم مذكرة الانضمام

أثناء قيام جولة الأورو غواي المتعلقة بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف سنة 1986 قررت الأطراف المتعاقدة أن تسمح للدوال النامية التي كانت تشارك في الدورات السابقة كعضو ملاحظ أن تشارك في مجريات جولة الأوروغواي مع شرط أن تبلغ نية الانخراط أو التعاقد قبل 30 أفريل 1987[2].

وفعلا فقد قدمت الجزائر في 1987/04/30 مقررا تبين فيه نيتها بالانخراط النهائي وشكلت لهذا الغرض لجنة عمل لبحث طلب الانضمام بتاريخ 1987/06/17 وبقيت كذلك إلى غاية ظهور المنظمة العالمية للتجارة في 1995/01/01. أين تم الاتفاق بين الجزائر والأعضاء المتعاقدة في المنظمة على إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف التعاقد من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة وكان ذلك فعلا في 30 جانفي 1995، وبموجب قرار صادر عن رئيس الحكومة يحمل رقم 35 الصادر بتاريخ 17 أكتوبر 1995 شكلت وزارة التجارة لجنة من أجل

---

[1] ناصري دادي عدون، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، 2004، ص.66.

[2] بقة شريف، مرجع سابق، ص-ص.86-87.

انجاز مذكرة سياسية التجارة الخارجية في الجزائر وبموجبها وفي 25 ديسمبر 1995 قدمت الحكومة الجزائرية طلبا إلى المنظمة العالمية للتجارة تبدي فيها استعدادها للانضمام مع تقرير مدرج فيه وبالتفصيل الخطوات السابقة والحاضرة والمستقبلية للمبادلات التجارية الجزائرية[1].

قامت سكرتارية المنظمة بتوزيع مذكرة سياسة التجارة الدولية على كل الدول الأعضاء في المنظمة، وتمّ إعداد فريق مكلّف بمتابعة هذا الملف، وقد تضمنت مذكرة سياسة التجارة الخارجية مجموعة من الإحصائيات الدقيقة والبيانات، ولقد شملت 7 محاور رئيسية في 116 صفحة مضاف إليها 19 صفحة عبارة عن ملحقات[2].

لم تبد الجزائر نيتها في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إلاّ بعد أن تأكدت من أنّه لا جدوى من تفاديها والبقاء هامشها خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق، فهي تسعى لتحقيق التنمية في إطار مؤسساتي قانوني هو المنظمة العالمية للتجارة من خلال السعي إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، إذ يترتب على انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية خاصة بعد ضبط التعريفة

---

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص.66.

[2] تتمثّل هذه المحاور في:مقدمة، محور الجانب الاقتصادي والسياسة التجارية، محور تطبيق وإعداد السياسات، محور السياسة الخاصة بالسلع، محور تجارة الخدمات، محور الملكية الفكرية، محور القاعدة الدستورية، العلاقات التجارية، أنظر قطافي سعيد، اثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني ،مذكرة نيل شهادة ما جستير ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،2003،ص 145.

الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما قد ينتج عن زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، وبالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني، إذ يصبح المنتجون المحليون مجبرين على تحسين منتجاتهم من حيث الجودة والتسيير من أجل البقاء في السوق[1]، ومن جهة ثانية، زيادة المبادلات التجارية قد يسمح باحتكاك المنتجات المحلية بالأجنبية، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج، وهو ما يساهم في إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني، والتجارة الخارجية تلعب دورا فعالا في الاقتصاد الوطني للجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية والجهوية للحصول على مستلزماتها من مختلف المواد والسلع المذكورة، فلا يمكن للجزائر أن تبتعد عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية إذا أرادت أن تساير التطورات الحديثة[2].

الفرع الثالث: جولات المفاوضات من سنة 1996 إلى يومنا هذا

بعدما أودعت الجزائر مذكرة الانضمام، والتّي تضمنت معلومات عن مختلف جوانب الاقتصاد الوطني والسياسة التجار ية للبلاد، جاءت مرحلة المفاوضات مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة والتي سنتطرق إليها من خلال ما يلي:

---

[1] غلاب نعيمة وزينات دراجي،انعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجار ة على البلدان العربية، محاضرة ألقيت في الملتقى الدولي الأوّل حول الجزائر والنّظام العالمي الجديد للتجارة، غير منشورة، عنابة، أفريل 2002، ص .ص.137-138.

[2] سليمان ناصر، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، محاضرة ألقيت في الملتقى الدولي الأوّل حول الجزائر والنّظام العالمي الجديد للتجارة، غير منشورة، عنابة، أفريل 2002، ص.342.

أولا :الجولة الأولى: من سنة 1996 إلى غاية 1998.

انطلقت أوّل جولة للمفاوضات بين الجزائر وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1996، مباشرة بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية، وأثناء المفاوضات المتعددة الأطراف تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة من عدّة دول وهي:

- الولايات المتحدة الأمريكية 170 سؤال، دول الاتحاد الأوربي 126 سؤال، تناولت مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري، وبعض الأسئلة عن حماية الملكية الفكرية، تأسيس الشركات، النظام الجبائي والمصرفي وغيرها.
- سويسرا 33 سؤال، حول الأنظمة الضريبية ونشاط البنوك وتنقل رؤوس الأموال وفروع البنوك الأجنبية.
- اليابان تسعة أسئلة[1].

والإجابة عن هذه الأسئلة تكون بشكل كتابي، وقد كان أوّل لقاء بين الوفد الجزائري وأعضاء المنظمة العالية للتجارة: يومي 16 و 17 فيفري سنة 1997 حيث دار النّقاش حول المذكرة المقدمة من قبل الجزائر، وكذلك الإجابة على الأسئلة، كما تلقت الجزائر دفعة ثانية من الأسئلة، وبلغ مجموع الأسئلة المطروحة أكثر من 500 سؤال، وبصفة عامة، فقد امتدت الجولة

[1] سعداوي سليم، مرجع سابق، ص.60.

الأولى من المفاوضات بين الوفد الجزائري وأعضاء المنظمة من سنة 1996 حتى سنة 1998، خلال هذه الجولة ثمّ تقديم إجابات من قبل الوفد الجزائري لأهم الأسئلة المطروحة[1].

الجولة الثانية: من 2000 إلى غاية 2002.

قد تمّ الشروع في الجولة الثانية من المفاوضات بين الوفد الجزائري وأعضاء بالمنظمة العالمية للتجارة سنة 2000، فمن خلال الأسئلة التي تلقتها والملاحظات التي قُدمت لها، عملت الجزائر على تعديل سياستها وفقا للسياسات المعمول بها على مستوى المنظمة، وفعلا فقد قدمت الجزائر مذكرة جديدة معدلة في جوان سنة 2001، تضمنت أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قمت بها.

وفي جانفي 2002 تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة وكانت تتعلق في مجملها بالمنظومة التعريفية، وقد قامت الجزائر بالرد على هذه الأسئلة وتقديم عرض عن التعريفة الجمركية التي تنوي الجزائر الدخول بها إلى هذه المنظمة، وفي 07 فيفري 2002، استأنفت الجزائر مفاوضاتها بوفد يتكون من 40 خبيراوأخصائيين، يترأسهم وزير التجارة، ووُجهت عدّة

[1] Fatima Talahit et al, Enjeux et impacts du processus d'adhésion de l'Algérie a l'OMC, document de CEPN, n°2009, p.08.

انتقادات للجزائر لعدم ضبط المعطيات التجارية والاقتصادية، وعدم مطابقة عدّة قوانين مع تلك المعتمدة لدى المنظمة[1].

لقد بعد الانتقادات الموجهة للجزائر، قامت هذه الأخيرة بتعديل الملفات المعنية، وفي 29 أفريل 2002 بدأت المفاوضات الثنائية بجنيف، ودامت إلى غاية 07 ماي 2002،وهذه المفاوضات عبارة عن سلسة أولى جرت مع كلّ من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا واليابان، وسويسرا، وخلال هذه اللقاءات وضعت الاقتراحات الجزائرية من قبل أطراف المفاوضة بأنّها ذات مصداقية وتستحق التفاوض بشأنها[2].

الجولة الثالثة: في أكتوبر 2002 تمت الجولة الثالثة من المفاوضات حول انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، وقبل هذا كانت الحكومة الجزائرية قد أودعت في 15 جانفي 2002 ما يسمىبغرض الخدمة أي أدوات استعدادها للتفاوض وقد تطرّق السيّد "عبد الحميد نقار" إلى توضيح بعض النّقاط التالية ومنها:

- خوصصة المؤسسة والدور الذي تلعبه في إطار الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

---

[1] Voir : le site du ministre du commerce, www.mincommerce, Gouv, dz/consulté le 04-04-2010.p32

[2] شريف زعاف، المدير العام للتجارة الخارجية، منسق المفاوضات لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، كلمة أُلقيت في الملتقى الوطني حول انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلس الأمة، 20-2008/04/21.

- ذكر أهم القطاعات التّي تمّ تحريرها.
- عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ممّا يؤكّد على اهتمام الجزائر بجعل اقتصادها اقتصادا مفتوحا قادرا على المنافسة[1].

الجولة الرابعة: انعقدت بجنيف يوم 16 نوفمبر 2002 ومن أهم ما جاء في هذه الجولة، إثارة قوانين حماية الملكية الفكرية، والصراع ضد التزييف الذي ما زال حاصلا في الأشياء المخترعة، كما أُثيرت أيضا حول التسعيرة الجمركية، كما تمّ الإبقاء على ثلاثة أسعار تجارية ثابتة لقوانين جمركية وهي(5%، 15%، 30%) مع التساهل في السعر الثابت التجاري الأعلى(30%) كما أقر إخضاع التخفيضات المتعلقة بالواردات التجارية إلى تشريع جزائري يتطابق مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة[2].

الجولة الخامسة: في الأسبوع الثاني من شهر ماي 2003تقرّر إجراء الجولة الخامسة من المفاوضات حيث ضمّ الوفد المكلف بإدارة المفاوضات 70 عضوا الممثلون لـ 32 وزارة، وكذا قطاعات الجمارك وذلك حتّى يتسنى رعاية مصالح كلّ قطاع.

---

[1] قطافي السعيد، أثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003ص. 144-145.

[2] ناصر دادي عدون، متناوي محمّد، مرجع سابق، ص.146.

وعلى هامش هذه المفاوضات أكّد السّيد "نور الدين بوكروح" وزير التجارةأنّ الجزائر تسعى لأقلمة تشريعاتها مع تلك المعمول بها عالميا مثل المصادقة على قوانين الملكية الصناعية وفتح قطاع الخدمات وملائمة نظامها الجمركي للنّظام المعمول به عالميا[1].

الجولة السادسة: انعقد في جانفي 2004 بالجزائر حيث طالبت المنظمة العالمية للتجارة مراجعة جميع النصوص القانونية غير المتطابقة مع شروط الانضمام إليها، هذا ما دفع رئيس الدولة السيد "عبد العزيز بوتفليقة" إلى استعمال حقه الدستوري بإصدار تعديلات دون استشارة النقابة العالمية والمنظمات الاقتصادية الجزائرية وعدم افتتاح دورة البرلمان الجزائرية الخريفية.

وقد قاد السّيد"نور الدين بوكروح" الوفد الجزائري في المفاوضات مع المنظمة مباشرة بعد ندوة "كانكن" المكسيكية التّي جمعت وزارة التجارة بالبلدان الأعضاء في المنظمة والدول المرشحة للعضوية فيها وكان انعقاده في النّصف الأوّل من سنة2003 حيث عرض أهم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية[2].

الجولة السابعة: بدأت الجولة السابعة من مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة 2004 وكان وزير التجارة "نور الدين بوكروح"، يترأس الوفد الذي ضمّ 36 خبير يمثلون عدّة وزارت، وقد تضمنت هذه المرحلة بحث تطور المفاوضات الثنائية المتعلقة بدخول

---

[1] نور الدين بوكروح، وزير التجارة، خطوات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يومية الخبر، ص.03.

[2] ناصري دادي عدون، منتاوي محمّد، مرجع سابق، ص.148.

الجزائر إلى الأسواق العالمية ودراسة مشروع تقرير فريق العمل ومدى التقدّم الذي أحرزه في أجندة التحولات في المنظومة التشريعية ومدى مطابقتها لتشريعات وقوانين المنظمة، وقد أعلن وزير التجارة أنّ الجزائر أحرزت تقدّما جيّدا في المفاوضات، وأصدر معظم التعديلات على النصوص القانونية المتطابقة مع قواعد المنظمة عن طريق التشريع بأوامر موقعة من طرف رئيس الجمهورية[1].

الجولة الثامنة: انعقدت في 2005/02/25 وكان التمهيد لها في 11/جانفي 2005 والتّي جاءت بعد تغيير تركيبة رئاسة مجموعة التفاوض الموكّل إليها ملف انضمام الجزائر، حيث تمّ استخلاف الأوروغواي "ديكاستيلو" بأوروغواي آخر"إيلارمو غالميز"، من أجل مناقشة المقترح الجزائري وقد جاء في المقترح الجزائري الجديد الذي قدمته في 15 جانفي 2005 11 قطاع في مجال الخدمات، 16 قطاع فرعيا للمنافسة من بينها الاتصالات السلكية والفندقية والمياه.

إضافة إلى هذا المقترح ردّ الطرف الجزائري على مجموعة من الأسئلة التّي طرحت خلال الجولة السابقةلحلّ عدد من القضايا[2].

---

[1] زهرة بودن، حميمص عزوز، رفيق بوالترة، توفيق لعور، آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2004-2005، ص.25.

[2] قطافي السعيد، مرجع سابق، ص.151.

الجولة التاسعة: بعدما ردت الجزائر على 1500 سؤال وطلب قدمتها الأعضاء، وتحديدها في آخر جولة لشروط دخول الممولين الأجانب 87 قطاعا فرعيا للخدمات من بين 161 قطاع فرعيا يشكّل حاليا محاور محادثات، تلقت الجزائر عريضة من المنظمة العالمية للتجارة من أجل فتح خدمات التوزيع، لكنّها استثنت عملية توزيع تجارة التجزئة، والجملة والمنتجات الطاقوية كافة على غرار زيت الوقود والغاز، كما تمحورت العرائض التّي تقدمت بها المنظمة حول النقل البحري الذي يتضمن نقل المحروقات وهي النقطة التي لم يتم اتخاذ أيّ التزام بشأنها بعد[1].

وقد تفاءل مراقبون بانضمام الجزائر إلى المنظمة لأنّ نقاط الاختلاف مع الدول الأعضاء في المنظمة انخفضت من (450) إلى (223) سنة 2008[2].

الجولة العاشرة: انطلقت في جنيف جانفي 2008 وقد ترأس الوفد المفاوض السيد "الهاشمي جعبوب" وزير التجارة، وكان على الجزائر آنذاك الإجابة على 223 سؤال تمّ طرحه في الجولة السابقة، بعد عرضه على مختلف الوزارات المتخصصة، إلاّ أنّه وبانتهاء هذه الدورة بقي 96سؤال تعرقل الجزائر انضمامها، وقالت مصادر مسؤولة بوزارة التجارة أنّ أكبر العراقيل

---

[1] زعاف الشريف، كلمة أُلقيت في الملتقى حول موضوع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بمجلس الأمة، الجزائر، 20-21، أفريل 2008.

[2] جعبوب الهاشمي(وزير التجارة آنذاك)، قضية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مسألة وقت، جريدة صوت الأحرار، 08-04-2010. ص.ص.23-24.

التّي لا تزال تحول دون الانضمام، تمثلها كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، اللذان أغرقا الجزائر في جولة من المفاوضات الأخيرة بما لا يقل عن 96 سؤالا وأوضحت المصادر أنّ موقف الولايات المتحدة كان أكثر إمعانا في عرقلة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، بحيث أمطرت واشنطن الوفد الجزائري المفاوض بـ 63 سؤالا، يليها وفد الاتحاد الأوروبي بـ 33 سؤال ولم يتأخّر الوفد الجزائري في الإجابة على هذه الأسئلةوإرسالها في حينها، إلاّ أنّ مسار المفاوضات لم يحقق ما كان مرجوا من الطرف الجزائري[1].

وتتمحور أسئلة المتفاوضين الأوروبيين والأمريكيين التّي أفصحوا عنها، حول سياسة الأسعار وعلى رأسها السعر المزدوج للغاز الطبيعي وحق الاستيراد للأشخاص غير المقيمة، ونظام تطبيق الضرائب الداخلية، مثل الرسم على القيمة المضافة[2].

ويتوقع المتتبعون أن تستمر حالة الجمود بين المفاوض الجزائري ونظيره الأمريكي والأوروبي على وجه الخصوص، بسبب الإجراءات التّي فرضتها الحكومة على الاستثمار الأجنبي، وذلك بغرض حماية الاقتصاد الوطني من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية[3].

---

[1] إدريس الجزائري،(الممثل الدائم للجزائر في جنيف)، كلمة أُلقيت في اليوم الدراسي البرلماني حول إدماج الاقتصاد الجزائري في المبادلات التجارية الدولية، ص.1، إقامة الميثاق، الجزائر-2011/06/08.

[2] زيادي عبد العزيز ذ، كلمة أُلقيت في اليوم الدراسي،" الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة"، رهانات وآفاق، ص1، الجزائر، 2001/06/08.

[3] بموجب الأمر رقم 01/01 المؤرخ في 2010/08/26 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 والذي تضمن عدّة شروط وقواعد تتعلّق بالاستثمار كانت محل انتقاد من الدول المفاوضة.

المبحث الثاني : المؤشرات العامة المؤيدة لملف الجزائري

إن عملية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة هي عملية اندماج الاقتصاد الجزائري ضمن المنظومة التجارية العالمية و يتضمن التضحية بجزء من السيادة الاقتصادية و السياسية ،و بذلك الجزائر جهودا كبيرة في سبيل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ،و لذا تطرقتا في المطلب الأول إلى الإصلاحات التي بادرت بها الجزائر و في المطلب الثاني إلى التغيرات الاقتصادية .

المطلب الأول :الإصلاحات الشاملة التي بادرت بها الجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

عقدت الجزائر اتفاقا مع صندوق النقد الدولي ابتداء من سنة 1995 و كان اتفاقا موسعاً دام 3 سنوات و ذلك في إطار التعديل الهيكلي للمؤسسات العمومية[1]، و في هذا المطلب سندرس في الفرع الأول (الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية) ، و في الفرع الثاني (إصلاح المنظومة المالية و النقدية) و في الفرع الثالث (تحديد الأسعار).

الفرع الأول : الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول ،سياسة تخصيص التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الثاني ،ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون،1999،ص295

في هذا المجال تم تخفيض النفقات الخارجية للحكومة و كذا من عدد القطاعات العامة ، و تغيّرت سياسة التشغيل المطبقة ،فتم تطهير الهيكل المالي ووضع برنامج من أجل تحسين الوضعية المالية للمؤسسات العمومية الكبرى و في سنة 1996 تم خوصصة بعض المؤسسات العمومية وبدأ في تنفيذ هذه العملية في أفريل 1996 مدعماً من طرف البنك العالمي وخصصت 200 مؤسسة المنحلة في مجال الخدمات من مجموع 800 مؤسسة حتى نهاية 1997

الفرع الثاني : إصلاح السياسة النقدية و القطاع المالي ارتكز برنامج التعديل على مايلي :

تحرير أسعار الفائدة على دوافع البنوك التجارية في ماي 1990 و ضلت أسعار الفائدة على الافتراض من البنوك التجارية خاضعة لحدّ أقصى بنسبة 20% سنويا .

و في سنة 1995سمح بنك الجزائر بإنشاء مكاتب الصرّف و ساعدت هذه الإجراءات في تعزيز نظام الصرّف

و تم إعادة هيكلة البنوك و كان أبرز متطلبات الجهاز المصرفي القروض الكبيرة الحجم التي منحتها البنوك للمؤسسات العمومية ، إضافة إلى مشكلة معالجة الديون فإنّه تم العمل على وضع إستراتيجية منذ 1997 لتحسن أداء القطاع المالي و التي عملت على :

أولا :

- تأسيس بنوك جديدة و فتح رؤوس الأموال للبنوك الحكومية .
- دخول البنوك الأجنبية في البلاد .
- إنشاء سوق الأوراق المالية .
- متابعة الهيكلة التنظيمية للبنوك العمومية [1]و لقد جاء قانون النقد و القرض 10/90 بإصلاح جذري للسياسة النقدية في الجزائر و جعل من أولوياته الاستقرار المالي الكلي و تمثلت فيما يلي :

ثانيا:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي و المصرفي .
- تكفل البنك المركزي بتسيير النقد و القرض.
- تشجيع الاستمارات الخارجية.
- تظهير الحالة المالية للقطاع العمومي.

الفرع الثالث : تحرير الأسعار

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول ، مرجع سابق ص296 قانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض ،ج (عدد 16، الصادر في 18 افريل 1990) ،ملتقى

بدأت الجزائر في تحرير معظم الأسعار منها الأسعار الفلاحية الوسطية و مواد البناء ،كما ألغت هوامش الرّبع ما عدا خمس مواد (السكر ، الحبوب، الزيت، اللّوازم المدرسية ، الأدوية) و في سنة 1995 تم إلغاء هوامش الربح و إلغاء تقيم أسعار السكر و الحبوب كذا القمح و الزيت .

و على هذا الأساس نجد أنّه ما بين 1994 ،1996 ارتفعت أسعار المنتوجات الغذائية و البترولية إلى ما يقارب 20% تماشيا مع الأسعار لعالمية بعدما كانت هذه المنتوجات قبل 1994 يسودها نظام الأسعار المدعمة [1]

المطلب الثاني : التحولات الشاملة التي بادرت بها الجزائر

لقد ارتأينا في هذا المطلب إلى دراسة مجمل التغيرات التي طرأت على مختلف المجالات سواءًا في المجال الفلاحي و ذلك في الفرع الأول من هذا المطلب أمّا في الفرع الثاني قمنا بدراسة مختلف هذه التغيرات في المجال الصناعي و في الفرع الثالث على مستوى المجال الخدماتي :

الفرع الأول : التغيرات في المجال الفلاحي

[1] مدني بن شهرة ، مرجع سابق ،ص51

في إطار تخلي الجزائر عن الاقتصاد الموجه فإنّ القطاع الفلاحي شهد جملة من التغيرات الإيجابية و من قانون رقم (19/87) الذي تناول كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة و قانون 25/90 المتعلق بالتوجيه العقاري وهو قانون أكثر شمولا حتى تم تعين ديوان تشريعي لكلّ من القطاع الفلاحي و الغير الفلاحي وتضمّن أحكاماً متعلقة سنوية المنزاعات حول الأراضي المؤمنة في إطار الثورة الزراعية عام 1971 بحكم الأمر 13/71 المؤرخ في 8 نوفمبر 1991 الذي ألغى المبدأ العام في القانون بخصوص الدّولة الفلاحية [1].

و الجديد بالذكر عن تطبيق هذا القانون هو من جهة تسهيل بعض الإجراءات في توزيع الأراضي الفلاحية التي ذهبت إلى المستفدين الغير الفلاحين ،فالهدف من الإصلاحات في القطاع الفلاحي هو ترقية طرق إنتاجية عبر ثلاث عمليات رئيسية هي التزاوج بين الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج [2] .

الفرع الثاني :التغيرات في المجال الصّناعي :

إنّ مواصلة التغيّرات الاقتصادية الدالة على انتهاج سبل اقتصاد في المجال الصناعي فقد بدأ العمل عن طريق خوصصة المؤسسات الاقتصادية التي تظهر فيها سيادة الدول عن طريق

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول ،الجزائر و الأزمة السياسية و الاقتصادية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر1993،ص162

[2] عبد اللّطيف بن أشهو، عصرنة الجزائر ،حصيلة و أفاق ،ديوان المطبوعات الجامعية ،1999-2009،ص19

إصدار قوانين و مراسيم وقوانين خاصة بهذا الأمر و في إطار الإصلاحات الاقتصادية حيث حاولت من خلال المخطط الخماسي مبدأ هيكلة المؤسسات العمومية بحيث بموجب هذا المبدأ تم تقسيم الشركات الوطنية إلى عدة مستويات و كان الهدف هو الفصل بين ثلاث عمليات اقتصادية هي الاستثمار ، الإنتاج، التسويق[1]

و في سنة 1988 صدر قانون 01/88 الذي حدد الشخصية المعنوية لهذه المؤسسات حيث أصبحت المؤسسات العمومية الاقتصادية شركات مساهمة أو شركات محدودة المسؤولية برأسمالية عمومي .

و رغم الجدل القائم بين الإتحاد العام للعمال الجزائري ،و الدولة إلاّ أن الخوصصة أخذت طرقها ففي سنة 1996 تم عرض 130 مؤسسة عمومية وطنية[2] و منها نجد :

- المؤسسة الوطنية للعصير و المعصرات (ENJUC)
- المؤسسة الوطنية للقطن و النسيج (ECOTEX)
- الديوان الوصافي اللحوم بالشرق (ORVE)
- الديوان الوطني للإنتاج المالي (ONOPA)

---

[1] عبد العالي دبلة ، الدولة الجزائرية الحديثة ، الاقتصاد و المجتمع السياسية ، دار الفجر للنشر و التوزيع ،الجزائر ،2004،ص134

[2] عبد العالي دبلة ، مرجع سابق ،ص ص 134،136

- مؤسسة صيدال (SAIDAL)

الفرع الثالث : التغيرات في المجال الخدماتي :ولقلعب هذا القطاع دور اً هامًا و فعالا حيث أنه يشكل 60% إلى 70% من نتائج الاقتصاديات المتقدمة و أكثر من 56 % من الاقتصاديات النامية.

وقد شهد هذا القطاع تطور اً كبيراً من البنوك العاجزة عن تلبية و تقديم الخدمات في نطاق ضيق بالنسبة لشركات التأمين ،أما في قطاع السياحة فيقدم خدمات لما توفر عليه الجزائر من قدرات و مؤهلات و مناطق سياحية

رغم تأخّر الجزائر في استغلال و تنمية هذا القطاع "إلاّ أنّ التحسن شمل كل مستويات تقريبا بدءا من الفترة الممتدة ما بين 1999 إلى غاية 2003 حيث تزايدت مارد البنوك منذ بداية 1999 بمقدار 17% في السنة وتزايد أيضا الوعي و ثقافة التأمين لدى الأفراد"[1]

[1] صالح صالحي ،مرجع سابق،ص ص60،61

خاتمة الفصل الأول

إنّ سعي الجزائر و محاولاتها الجادة من أجل الحصول على مكانة في المنظمة العالمية للتجارة يحتم عليها فتح أسواقها و تحريرها ، فقد خاضت الجزائر مجموع من الجولات لحد الآن ألفت أمالها على الجولة التاسعة لتحقيق هذا المسعى فلولا تباطؤها و ترتيبها في الإعلان عن رغبتها في الانضمام إلى هذه المنظمة لكانت هذه الشروط و الإجراءات أسهل بكثير و لا اختصر ت الزمن في بلوغ مسعاها

الفصل الثاني : مدى مطابقة الملف الجزائري لمتطلبات اللحاق بالمنظمة العالمية للتجارة :

إن عدم مطابقة الملف المقدّم من طرف الجزائر يظهر جليا في اقتصادها و الناتج عن السياسات الاقتصادية غير الكفوءة المرتبطة به و هذا ما جعل الاقتصاد الجزائري .

يتميز بخصائص سلبية ساهمت في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي .

و لهذا قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول الطبيعة الحقيقية للاقتصاد الوطني و في المبحث الثاني تطرقنا إلى محدودية الملف الجزائري في مسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (القيود و العراقيل).

المبحث الأول :الطبيعة الحقيقية للاقتصاد الوطني: ان الاقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم طبيعة الموارد البشرية والثروات المادية التي يتميز بها و حجم الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها ؛إضافة إلى مقدار الموارد المالية المتاحة و الإمكانات التنافسية الممكنة ومع هذا فإن توالى الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا والآثار السلبية للسياسات الاقتصادية غير الكفوءة المرتبطة بها قد أفرز أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية ساهمت في إضعاف كفاءاته الاندماجية فى الاقتصاد العالمي وسنتناول فى هذا المبحث (واقع الاقتصاد الجزائري) فى مطلب و (الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني) في مطلب .

المطلب الأول :واقع الاقتصاد الجزائري

رغم حجم المواد الاقتصادية التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري فهو يتصف بمجموعة من الخصائص المعيقة للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وهذا الحجم يرجع الى الإصلاحات

الاقتصادية المدروسة والتدريجية وبفعل الارتفاع المحسوس فى اسعار النفط الذى رافقته سياسة حكيمة فى توجيه الموارد نحو الاستثمار وانجاز البنى التحتية الأساسية التي

ستؤدي حتما إلى انتعاشا للاقتصاد الوطني ولقد عمدنا إلى تقسيم هذا المطلب إلى أربعة فروع ففي الفرع الأول تطرقنا إلى دراسة (الاقتصاد الجزائري بصفته اقتصاد مديونية) .

أمّا الفرع الثاني فكان تحت عنوان (الاقتصاد الريعي) أما الفرع الثالث تناولنا فيه (الاقتصاد لا يكاد يخلو من الفساد) و الفرع الرابع (وضعية التجارة الخارجية).

الفرع الأول : الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية

بالرغم من الانخفاض في الدّيون الخارجية إلاّ أنّ الاقتصد الجزائري كان و لا يزال يعاني من الحلقة المفرغة من المديونية حتى كان سنة 2000 حوالي 25،5 مليار دولار و في سنة 2001 قدرت ب 25،5 مليار دولار ،ثم انخفضت إلى 22 مليار دولار في 2003، و في 2004 إلى 21 مليار دولار ثم إلى 16،9 مليار دولار و بالرغم من هذا الانخفاض إلاّ انّه تبقى المديونية تشكل قيدا بالنسبة للاقتصاد الوطني ،و جاء نتيجة ارتفاع عائدات الصادرات و ارتفاع أسعار البترول إلاّ أنّ حجم الديوان

انخفض بشكل ساعد الاقتصاد الوطني[1] للنهوض والمضي إلى الأمام ومازلت المديونية فى الجزائر تشكل قيدا ؛وذلك بتأثيرها على اتجاهات وكيفيات التأهيل الإقتصادى ورغم انخفاض معدلات خدمة الدين التى تعود الى حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع البترول مع ذلك فان حجم الديون لم ينخفض الى مستوى مقدرة التسديد للاقتصاد الوطنى وخاصة بعد مرحلة تحرير التجارة ، ومن ناحية اخرى أكد التقرير المشترك لصندوق النقد الدولى و البنك الدولى أن المديونية الخارجية لم تعد تشكل خطرا على الجزائر إذ بإمكانها التسديد مسبقا بتقدير بلغ 2.07 مليار دولار من حجم ديونها دون مفاوضات مطلوبة [2] .

الفرع الثاني : اقتصاد ريعي

"و المقصود به اعتماد الجزائر شبه الكلي في مداخليها لى قطاع المحروقات بالر ّغم من أنها غير مضمونة حيث أسعارها يتجدد كل يوم في الأسواق الدولية"[3]كما أن هذا الاقتصاد يقوم على استراتجية للثروة البترولية والغازية لا تراعى محدودية الاحتياطات وضرورة استخلافها والكفاءة فى تخصيص عائداتها و العدالة فى توزيع منافعها وحماية الأجيال اللاحقة فيها ، وعن هذا الوضع الذي يقوم على سياسة التوسيع في التسويق ،على حساب إستراتجية التصنيع المتنامى لهذه الثروة جعلت الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات الريعية المتحققة في الأسواق الدولية ،وانعكاسات سياساتها الاتفاقية في تنامي آليات الترييع الداخلي وآثاره السلبية. .وان خاصية

[1]الدكتور صالح صالحي ، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى OMC ، مجلة العلوم الاقتصادية علوم تسير ،جامعة فرحات عباس ، سطيف 2001،صص49،48

[2]سليم سعداوى ،مرجع سابق ،ص ص63-64

[3] الدكتور صالح صالحي ،مرجع سابق ص50

الاعتماد على المحروقات التى تساهم بنسبة 35 % من الناتج الداخلي الخام وتشكل 64% من الإرادات العامة للدولة (حوالي 720 مليار دينار) وحوالى 98% من اجمال الصادرات[1]

الفرع الثالث : اقتصاد لا يكاد يخلو من الفساد

من الملاحظ تطور آليات الفساد في الاقتصاد الجزائري هذه الآليات أصبحت تؤثر بشكل كبير

على حركة النشاط الاقتصادي حيث تؤثر على كفاءة المؤسسات الاقتصادية ،كما تطوّر السوق الموازي و البيروقراطية في المؤسسات الجزائرية .

وكذا التأثير على حركية النشاط الاقتصادي و مجالاته و الحد من سياسات المؤسسات الاقتصادية و تعطيل المنظومة القانونية و التشريعية و توجيهها و كذا تنامي حجم الثروات التي تتحرك في فنواته ، الأمر الذي سيؤثر على السياسة الاقتصادية اللاّ زمة لتأهيل الاقتصاد الجزائري[2] .و يرى بعض الخبراء الاقتصاديون ان كثرة الفساد هو من الأسباب الرئيسية لفشل الجزائر للحاق بالمنضمة العالمية للتجارة

الفرع الرابع : التجارة الخارجية

لقد زاد حجم الصادرات في عام 2001 عن 20 مليار دولار و بالمقابل كان حجم الواردات 11 مليار دولار ففي مجال الصادرات نجد أن إيطاليا تأتي على رأس الدول المستوردة من الجزائر ثم تليها اسبانيا و فرنسا و البرازيل

أمّا فيما يخص الوردات فنجد الو.م.أ و ايطاليا و ألمانيا

[1] سليم سعداوى ،مرجع سابق ،ص64

[2] سليم سعداوي ،مرجع سابق ،ص63

"وتمثلت تركيبة الواردات الجزائرية لعام 2001 من 32% منتجات غذائية ،31 % تجهيزات و الآلات و معدات النقل ، 21% منتجات صناعية أخرى"[1]

ومنذ منتصف التسعينات أجريت تصحيحات في مسار الاقتصاد الجزائري و انخفضت المديونية الخارجية و احتياطات الدّول للطرف الأجنبي و كل هذه المؤشرات تمثل أساس الاستمرار في النّمو ، بالرغم من هذا التحسن إلاّ أن الإصلاحات لم و لن تنتهي .فتحرير التجارة الخارجية على المدى القصير كانت له بكلفة باهظة الثمن ،و عدة سلبيات تتجلى من خلال ضعف القدرة الشرائية و تسريح العمال و تصفية بعض المؤسسات العمومية و تخفيض قيمة الدينار ...الخ من السلبيات التي تؤثر على مستوى الطلب الكلى ،أما عن المدى المتوسط فإن مجال التغيرات سيكون له تأثيرات متباينة في القرض المتاحة في تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي من خلال تصنيف وتنفيذ استراتجية التنمية المستقلة .

وما يجب الاعتراف به فى ظل الخصائص التى تمتاز بها الاقتصاد الوطني و التجارة الخارجية ،لا تتوقع أنتجنى الجزائر مكاسب معتبرة عبر بعض الهوامش الضعيفة ومن صادراتها الحالية من المواد الخام [2]

المطلب الثاني :الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري

يتميز الإقتصاد الوطنى بمقومات عديدة وقدرات هائلة كتلك الموارد الطبيعية الزاخرة و الطاقة الانسانية والكفاءات البشرية الهامة ،ناهيك عن الموارد المالية المتاحة مما جعله من أهم الاقتصاديات عالميا من حيث الثروات التى يحتكم عليها كما ونوعا غير أن السياسات غير الكفوءة المتبعة و الغير الواضحة الاستراتجية و الخالية من أي قاعدة معيارية متناقضة جعلت هذا الاقتصاد سقط مهب

[1] زواوي فضيلة ،ساهل سميرة ،انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ،مذكرة لنيل شهادة لسانس ،تحت اشراف ،أستاذ ضياع جمال الدين ،لسنة 2005،2004،ص23.

[2] عبد اللطيف بن اشنهو ،مرجع سابق ،ص28

سلبيات عديدة و خطيرة كونه بيئة غير صالحة لزرع بذور التقدم[1] و التطور سنتناول في هذا المطلب القدرات الاقتصادية التي تحوز عليها الجزائر (الفرع الأوّل) ووضعية السوق الخارجية التجارية الحالية (الفرع الثاني)

الفرع الأوّل : القدرات الاقتصادية

تملك الجزائر قدرات اقتصادية متنوعة و هامة تسمح لها في الخوض في تجربة على الصعيد العالمي المتمثلة في رغبتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و التي قطعت أشواط هامة و متقدمة من المفاوضات و التي ينتظر أن تكلّل في نهاية المطاف بالانضمام إلى هذه المنظمة .

و من أهم هذه القدرات نجد:

أولاً: إنتاج الغاز الطبيعي :

يرتكز الاقتصاد الجزائري على إنتاج البترول و الغاز الطبيعي الذي استحوذت عليه شركة سوناطراك و البحث عن مصادر الطّاقة و تعتبر هذه الأخيرة من أهم الشركات على المستوى الوطني نظرا لعائداتها المقدرة بحوالي 97% من إجمالي عائدات الدولة [2].بحيث بلغ إنتاج البترول حسب تقديرات 2004 ب222مليون طن بزيادة قدرت بحوالى 5% عن إنتاج 2003 فيما تعمل الشركة على توسيع شراكتها البالغة حاليا 30 شريك إلى مضاعفتها لإنتاجها ليصل 2مليون برميل يوميا فى عام 2010 ؛الى جانب إنتاج البترول والتنقيب عنه نجد الغاز الطبيعي الذي يعتبر كإحتياطى ضخم في يد الجزائر ،إذ تصنف هذه الأخيرة على رأس الدول من حيث احتياطى إنتاج الغاز بحيث بلغ إنتاجه سنة 2004 م 6, 1مليار .[3]

---

[1] زهرة بودن و آخرون ،آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC مذكرة لنيل شهادة لسانس فى العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة قسنطينة ،2005.

[2] عبد اللطيف بين أشنهو ،مرجع سابق ص28

[3] زهرة بودن وآخرون ،مرجع سابق ،ص

ثانيا : شبكة المواصلات

لقد تطورت وسائل النقل في الآونة الأخيرة ونجد منها :

_شبكة الطرق البرية و السكك الحديدية : تحتل الجزائر المرتبة الثانية على المستوى الافريقى بعد جنوب إفريقيا من حيث كثافة الطرقات المعبدة المنجزة إذ تقدر ب100 ألف كلم ،والسائرة فى طريق الإنجاز والتي تتواصل الجهود فى إتمامها نذكر منها :طريق شرق –غرب وشمال –جنوب بالإضافة الى 5000 كلم من السكك الحديدية موزعة عبر التراب الوطنى استنادا لإحصائيات 2004

_النقل البحرى :تطل الجزائر على خط ساحلى قدره 1200 كلم ويضم أكثر من 25 ميناء أهمها ميناء الجزائر ،وهران ،عنابة وكذلك ميناء جن جن الذي أنجز مؤخرا والذي يضم حوالى 75 %من حركة الملاحة على مستوى الشرق الجزائري[1]

ثالثا : الطاقة الكهربائية

من أهم مصادر الطاقة نجد الطاقة الكهربائية التي تقدر نسبة النّمو فيها سنة 2003 بحوالي

4،7% و لهذا تعمل شركة سونلغاز على تطوير الإنتاج و الاستمارات حيث بلغت سنة 2002 41،52، مليار دج[2]

الفرع الثاني : وضعية السوق التجارية الحالية :

تماشيا مع الأوضاع الحالية الخارجية و الداخلية فإنّ مجموع الإفرازات الناتجة عنها و التي وضعت الجزائر أمام حتمية التخلي عن الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السّوق والذي لم تتوانى الجزائر القيام بها بإعادة الهيكلة العضوية والمالية ثم الانتقال من الخوصصة إلى اقتصاد السوق وما تجدر

[1] المرجع نفسه.

[2] عبد اللّطيف بن أشنهو، مرجع سابق ،صص29،30.

الإشارة إليه أن اقتصاد السوق مبني على المنافسة و حرية النشاطات الاقتصادية و التجارية و هو قابل للتحسن أكثر فأكثر [1].

المبحث الثاني : محدودية الملف الجزائري في مسارها للانضمام إلى المنظمة العالمية التجارية

لقد بادرت الجزائر إلى اتخاد إصلاحات ،و ذلك لتنمية الاقتصاد الوطني و إلى تحقيق الوصول إلى تطبيق المعايير الدولية المعتمدة و التي مكنت العديد من الدول التي باشرت المفاوضات من أجل الانضمام الى هذه المنظمة و لتحقيق ذلك ،و من هنا نلاحظ بروز عدة عوامل ساهمت في تعثر الملف الجزائري و التي سنتناولها في المطالب الأوّل وفى المطلب الثانى التداعيات السلبية من مشروع الانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة .

المطلب الأوّل: القيود المؤثرة في عدم التحاق الجزائر بالمنظمة

من الملاحظ أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر لم تصل الى المستوى المطلوب ولم يرق اقتصادها بعد إلى المستوى المعايير الدولية المعتمدة التى مكنت العديد من الدول التى باشرت المفاوضات بعد الجزائر من الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة من هنا نلاحظ ان هناك عوامل كثيرة ساهمت فى تعثر الملف الجزائرى والتى تشكل عائقا فى تقدمه ومن بين هذه العوامل نجد:

الفرع الأول: غياب أية إستراتيجية تفاوضية واضحة

[1] ناصر دادى عدون ،منتاوى محمد ،مرجع سابق ،ص135

ارتكزت الجزائر على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الاتحاد الأوروبي على الرغم من الرهانات و المعطيات المختلفة كما لم توظف حقائق موازين القوى الداخلية و آليات صناعية و اتحاد القرارات داخل هذه المنظمة وشاركت الجزائر في مختلف الدوريات من دورة طوكيو إلى دورة الاوروغواي لجدولة ملاحظاتها في مختلف القمم [1]

الفرع الثاني : عدم منح المفاوض الجزائر صلاحيات كبيرة :

بحيث تم تصنيف مساحات التفاوض و هوامش الحركة لدى المفاوض الجزائري ، النظرة المعتمدة على تغليب السياسي على الخبير و الاعتبارات الإيديولوجية السياسية على المعطيات التقنية ،وهو ما يحول التفاوض إلى عمل سياسي أكثر منه اقتصادي و يعطي الأولوية للاعتبارات السياسية ،وهو ذات المعطي الذي كانحاصراً في اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيث كان المفوض الجزائري تحت ضغط املاءات إدارية سياسية و بيروقراطية للتوقيع على اتفاق الشراكة في الأجل المحدّد سياسيا [2]

الفرع الثالث :عدم تحديد أي برنامج واضح و عدم دقة المعطيات المقدمة من طرف الجزائر

فالملاحظ تضارب المعطيات المقدمة من الجزائر و تعيين الحكومات و تعاقب القوانين من قبل الهيئة الجزائرية يفقد مصداقية الملف الجزائري نتيجة عدم الاستقرار المؤسساتي و الإطار التشريعي ،و عدم تحديد خيارات اقتصادية واضحة ودقيقة كما أن البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات و التعهدات

[1] سليم سعداوي ،مرجع سابق،ص78

[2] رحيم وسيلة ، درويش خديجة ، المنظمة العالمية و علاقاتها بالدول النامية، مذكرة لنيل شهادة اللسانس إدارة الأعمال ،جامعة البليدة ،ص112.

المقدمة ذلك قلل من وزن الملف الجزائري و لم يستوعب بعد التغيرات المسجلة على مستوى المنظومة الاقتصادية الدولية .

الفرع الرابع : الترسانة القانونية في الميدان التجاري :من أهم العوائق التى حالت دون انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة فى الميدان التجارى والتى بقيت متأخرة ولا تتساير مع العصرنة في هذا المجال حيث اقتصر العمل الى السنوات الماضية على تكثيف التكوين والتحسيس بأهمية الانضمام إلي المنظمة والشروع في تحرير القطاع الاقتصادي

إلا أن الإصلاح التشريعي يظل أهم شرط لتعجيل هذا الانضمام [1]. وكذا كثرة القوانين من قانون تجارى الذى يضم العلاقات التجارية و القوانين الاقتصادية الاخرى المرتبطة بالتجارة الدولية .

وغياب أطر قانونية وطنية عاملة فى المجال التجاري المتصلة بالتجارة العالمية و التى تؤثر سلبا فى انضمام الجزائر الى المنظمة .

والجهل فيما يخص حقيقة المنظمة العالمية للتجارة و هناك خلط بين المنظمات الاخرى وهذا لعدم وجود فهم ووعي من قبل جميع الاطراف الاقتصادية [2]

المطلب الثاني: التداعيات السلبية من مشروع الانضمام الجزائري إلى المنظمة العالمية للتجارة

يدور جدل كبير بين المفكرين و الاقتصاديين حول ما آل إليه اندماج الدول النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة ضمن المنظمة العالمية للتجارة فهناك من يدعو إلى عدم تفويت الفرص و تعظيم المنافع من هذا الاندماج و هناك من يعتبر النظام التجاري العالمي ، سوف يلتهم اقتصاديات

[1] سليم سعداوي ،مرجع سابق،ص79.

[2] سليم سعداوى ،مرجع نفسه ،ص 80

الدول النامية بصفة عامة ، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى دراسة أثر تحرير التجارة على الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته

الفرع الأول : في المجال الصناعي :

أولا–الصادرات :

ستواجه صادرات الدول النامية عامة و الجزائر خاصة و الموجهة إلى أسواق الدول الصناعية ظاهرة تصاعد التعريفة الجمركية مع تصاعد مردودية التصنيع للمواد الأولية و كذا احتمال سقوط الصناعة الوطنية في مصيدة التغيرات الاقتصادية لأنه كلما زادت درجة تصنيع المواد الاولية زادت نسبة التعريفة الجمركية و هو الامر الذى يحد من صادرات الدول النامية ذات القيمة المضافة الأعلى إلى الدول المتقدمة [1]

ثانيا–النفط و الغاز

تمثل النفط و الغاز حوالي 95% من قيمة صادرات الجزائر و ما دامت هذه المواد غير مدرجة ضمن اتفاقيات التجارة الدولية في مكان الدول الصناعية التصرّف بحرية بفرض ضرائب و اصدار قرارات الجبائية ،تمنح تدفق هذه السلع وهذا رغم أن هذه المواد يتم الطلب عليها وليس تسويقها كبقية المواد الاخرى للإشارة فإن ضريبة الكربون التى فرضتها الدول المتقدمة الصناعية فى السنوات الاخيرة على النفط ومشتقاته أدت الى انخفاض قيمة عائدات الجزائر من هذه المواد وهى نفس الضريبة و المخصصة لهذه المواد التى تتركها خارج اتفاقيات المنظمة على الأقل الى حد الآن لأن الحاقها بالسلع العادية يعيد النظر فى هذه الضريبة ويخفض الحصيلة التى تستفيد منها الدول النامية .[2] .

ثالثا– السلع

---

[1] سليم صالح ،انضمام الجزائر إلى OMC ،أثار الاقتصاد الوطني شهادة لسانس ،علوم تجارية ، المدرسة العليا للتجارة ،2004،ص24

[2] سليم صالح ،مرجع سابق ،ص25

يترتب عن تحرير تجارة السلع زيادة مناقشة الواردات للمنتجات المحلية مما يؤول إلى تقليص حجم نشاط المنشآت الصناعية و من ارتفاع حجم البطالة و ما ينتج من آثار اجتماعية و اقتصادية

وذلك سيقلص قدرة الدول النامية على تصميم سياستها التنموية بما يتفق مع أهدافها الوطنية لأن الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة تنطوى على تحويل قدر من الصلاحيات و اتخذ القرارات في عدد من المجالات [1].

الفرع الثاني :المجال الزراعي

تعاني الجزائر و كغيرها من البلدان النامية من التبعية الغذائية و التي ترتفع نسبة وارداتها من المواد الغذائية بنسبة بعد سنة ، و من المحتمل ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية وذلك في ظل النظام التجار ي العالمي و هذا ما يزيد من فاتورة الغذاء .

ٍيترتب من جراء تخلي الجزائر عن الدعم الداخلي للسلع الزراعية و هذا حسب ما تمليه اتفاقية السلع الزراعية ،وارتفاع أسعار المنتوجات في سوقها الداخلية مما يؤدي إلى نقص متزايد للإنتاج المحلي و ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين المحليين و يترتب أيضا من انضمام الجزائر المرتقب أن تصبح السوق الجزائرية محل العديد من المزارعين الأجانب ليس عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلى فى هذا المجال وهو ما يؤدى إلي دخول منتجات فلاحية عديدة إلى السوق الجزائرية وينجم عليه منافسة غير عادلة خاصة ان المنتجين المحلين يعانون من عدة مشاكل كنقص التمويل والدعم ونقص في استعمال التقنيات الحديثة في المجال الفلاحى ،بالإضافة إلى مشكل الجفاف الناتج عن الاعتماد على العوامل المناخية و هو ما يجعل المنتوج المحلى غير قادر على منافسة المنتوج الأجنبي الذي يتميز غالبا بتكلفة اقل وجودة عالية[2]

[1] أسامة المجذوب ،الغات و مصر و البلدان العربية ، الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ،1996.

[2] ناصر دادى عدون ،منتاوى محمد ،مرجع سابق ،ص164

صالح الفرع الثالث : في المجال الخدماتي

في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن المؤسسة الجزائرية سوف تكون في وضعية غير تنافسية و في ظل محدودية إمكاناتها و خدماتها يُؤثر ذلك سلبا عليها و بذلك لا يمكنها الصمود و البقاء في السوق و يترتب عن ذلك:تفاقم مشاكل سعر الصرف مع زيادة الطلب على العملات الأجنبية و ارتفاع الاستثمار الأجنبي الناتجة عن ارتفاع عمليات التبادل التجاري مع الدول الأعضاء .

ضعف جهاز الاتصال الوطني قد يؤثر على تنمية الاقتصاد الجزائري و يتجلى بشكل واضح أمام المنافس الأجنبي .اختلال توازن حجم الخدمات المقدمة من الدول الغنية و حجم الخدمات المقدمة من طرف الدول النامية فيشمل قطاع الخدمات نشاطات عدة أهمها البنوك و شركات التأمين و المكاتب والهندسة ،الصحة والتعليم و السياحة ...الخ وبعد هذا القطاع دورا هاما حيث أنه يشكل مابين 60 بالمائة الى 70 بالمائة من ناتج الاقتصاديات المتقدمة و أكثر من 50 بالمائة من الاقتصاديات الدول النامية وما يمكن القول عن هذا القطاع أنه شهد تطورا انطلاقا من البنوك العاجزة عن تلبية حاجيات وتقديم الخدمات إلا في نطاق ضيق نفس الشيء بالنسبة للشركات التأمين أما عن قطاع السياحة فمازال يعانى رداءة خدماته وقلة ايراداته ،رغم ما تتوفر عليه الجزائر من قدرات و مؤهلات ومناطق سياحية .ضف إلى ذلك عجز الخدمات العمومية من صحة و تعليم على مواكبة التغيرات الحاصلة وقدم هياكلها و انعدام تغطيتها للمناطق الريفية .[1]

الفرع الرابع :الانعكاسات السلبية على حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة

[1] ناصر دادى عدون ،منتاوى محمد ،مرجع سابق ،ص176

إن حماية و تحرير ما يسمى بحقوق الملكية الفكرية سوف يكون بالتأكيد لصالح البلدان المتقدمة لأن ذلك يعني حماية حقوق المؤلفين و براءة الاختراع. و النماذج التجارية و مكافحة التزوير و هذا ما يؤدي إلى انتشار الفساد و الأخلاقي الذي يتعارض مع الدين و العادات و التقاليد [1]

و أن تُدفع تعويضات مستمرة للشركات صاحبة براءة الاختراع أو التوقف عن الإنتاج و هذا ما يؤدي إلى التبعية بنسبة كلية للسوق الخارجية.

الفرع الخامس : الانعكاسات السلبية على قطاع الجمارك:

يظهر ذلك من خلال الرسوم الجمركية التي تساهم في تمويل خزينة الدولة و عليه تم الاهتمام بكل الجوانب المتعلقة بالرسوم الجمركية، و كذا المشاكل و العراقيل التي تواجه إدارة الجمارك و إنشاء فرضها للرسوم الجمركية، فقطاع الجمارك يساهم تنمية معتبرة في الدخل الوطني الإجمالي ،إذا تبلغ عائداته حوالي 2 مليار دولار سنويا و بالتالي فإن كل تخفيض في الرسوم يؤدي إلى انخفاض محسوس في عائدات الجباية الجمركية و نظرا لما تلتزم به الدول الأعضاء من تخفيض للرسوم الجمركية ،حيث أن الجزائر بعد اكتسابها للعضوية في هذه المنظمة فإن عليها أن تلتزم باحترام

سقوف التعريفة الجمركية لمختلف السلع و الخدمات و لا يمكنها تجاوزها و غالبا ما تكون هذه السقوف منخفضة لأن ربط التعريفة الجمركية يتم من خلال المفاوضات التي تجريها الجزائر مع الدول الأعضاء تجريها.

و بما أن الدول الراغبة في الانضمام لا تملك أية وسيلة للضغط على الدول الأعضاء أثناء مفاوضاتها فإنها تقبل بالشروط التي تفرضها الدول و المتمثلة في تعريفة جمركية منخفضة و هكذا تستفيد الجزائر بعد انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة الحرية في فرض مستويات معنية من الرسوم الجمركية على السلع [2]

---

[1] سلمان ناصر ،مرجع سابق،ص85

[2] ناصر دادي عدون ،منتاوى محمد ،مرجع سابق،ص176.

خاتمة الفصل الثاني

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل ستخلص أنه بالرغم من الإصلاحات الجذرية التي بادرت بها الجزائر في سبيل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و في ظل استمرار الأوضاع السياسية و الاقتصادية الحالية فإنّ للمؤسسات و الشركات الجزائرية ستدخل حلقة المنافسة في وضعية غير تنافسية و لذلك فلا يمكن لها الصمود و البقاء في السوق و على منافسة الشركات و المؤسسات العالمية . ونستخلص ايضا أنه لا توجد آثار إيجابية إلا وكانت هناك اثر وانعكاسات سلبية وذلك على كل المجالات الاقتصادية لهذا فعلى الجزائر بعد انضمامها المرتقب الى المنظمة أن تعمل على استغلال جميع فرص المتاحة لها وبشكل جيد حتى تقلل من قيمة الاثار السلبية التى قد تمس بمختلف القطاعات الاقتصادي .

إن قرار الجزائر بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ،يدخل في اطار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرها ،و تطبيقا لتوصيات صندوق النقد الدولي في اطار التقويل الموسع ،و الذي تجلّى في برنامج تطهير اقتصادي و مالي ،و برنامج التصحيح الهيكلي ،كما تم اتخاذ قرار الانضمام في مرحلة تميزت بالانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ،و إعادة جدولة الديون الخارجية ، حيث عرف الاقتصاد الجزائري آنذاك ركودا شديداً ،و الجزائر في اطار مشروع انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة ، قطعت عدة أشواط و هي الآن في المراحل الأخيرة لإتمام عملية الانضمام ،ذلك لأنها انتهت من مرحلة توجيه الأسئلة و المفاوضات متعددة الأطراف ، و لم يبق أمامها إلا الانتهاء من المفاوضات الثنائية مع الدول الأعضاء المهتمة بالاقتصاد الجزائري .ومن اجل الإدماج في الاقتصاد العالمي و الاستفادة من التطورات التي بلغتها قررت الجزائر أن تنضم و التي تهدف إلى خلق بيئة دولية تجارية أكثر تفتحا و تحررا ،إذ أنها تقوم على مبادئ واتفاقيات تجارية تهدف أساسا إلى إلغاء القيود الكمية الغير التعريفية من جهة ،والى تخفيض الرسوم الجمركية إلى مستويات محفزة و مشجعة على المبادلات التجارية من جهة أخرى ، و تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، إن قرار الجزائر بالانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة يدخل في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها، وتطبيقا لتوصيات صندوق النقد الدولي في إطار التمويل الموسع ،والذى تجلى فى تطهير إقتصادى و

مالى برنامج التصحيح الهيكلى كما تم اتخاذ قرار الانضمام فى مرحلة تميزت بالانتقال من الاقتصاد المخطط الى إقتصاد السوق ،و إعادة جدولة الديون الخارجية ،حيث عرف الاقتصاد الجزائري انذاك ركودا شديدا .

والجزائر فى اطار مشروع الانضمام الى هذه المنظمة ،قطعت عدة أشواط لإتمام عملية الانضمام ،وذلك أنها انتهت من مرحلة توجيه الأسئلة والمفاوضات متعددة الأطراف ولم يبق أمامها الا المفاوضات الثنائية مع دول الأعضاء المهتمة بالاقتصاد الجزائري . إن هذا الانضمام المرتقب ،قد ينجر عنه عدة أثار و انعكاسات على الاقتصاد الوطني ،وبسبب أن الجزائر قامت بعدة إصلاحات اقتصادية ، و التي بدأت تعطي ثمارها ، فمثلا في المجال الصناعي ، تحصلت 30 مؤسسة عمومية على شهادة الجودة و تمكنت من إبرام عقود شراكة مع عدة دول .

أما في المجال الفلاحى ،فإن بوادر إنعاش هذا القطاع تبدو جلية ، و ذلك نتيجة للسياسة التي تم إتباعها ،حيث تم تسجيل نتائج جد مرضية من خلال العجز الملاحظ في تصريف المنتوج بسبب زيادة الإنتاج ،و هذا رغم نسبة الدعم المقدمة لهذا القطاع التي لا تتجاوز 4،5 % ،بينما الدعم المسموح به في إطار المنظمة العالمية هو 10% ، هذا من جهة ، و من جهة أخرى فقد تم زيادة ميزانية هذا القطاع ، وهو ما ينبئ بنتائج ايجابية مستقبلاً.

لهذا فإن الآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني قد تكون ايجابية أكثر منها سلبية ،إذا تم استغلال الفرص المتاحة بشكل جيد ،بحيث يجب العمل على حماية النسيج الصناعي من خلال تحسين طرق التسيير ، و الاستفادة من التكنولوجيا و التقنيات الحديثة ،عن طريق الاحتكاك بالشركات الأجنبية ، و كذا الاستفادة من خبرتها بإبرام عقود الشراكة .

قائمة المراجع

I –باللّغة العربية

أولاً:الكتب

1- ناصر دادى عدون و منتاوي محمّد : الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة ، أسباب الانضمام ، النتائج المرتقبة و معالجتها ،حار المحمدية العامة ، الجزائر،2003.

2- سليم سعداوي ، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة معوقات الانضمام و أفاقه ،ودار الخلدونية ، الجزائر ، 2008.

3- محسن أحمد هلال و محمّد رضوان ، قواعد الانضمام و التفاوض في منظمة التجارة العالمية ، اللّجنة الاقتصادية و الاجتماعية لعربي أسيا ، نيويورك 2001 .

4- محمّد بلقاسم حسن بهلول ،سياسة تخصيص التنمية و اعادة تنظيم مسارها في الجزائر ،ج2،ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ،الجزائر،1999.

5- عبد اللّطيف بن أشنهو ،عصرنة الجزائر حصيلة و أفاق ، ديوان المطبوعات الجامعية ،2000،1999 .

6- محمّد بلقاسم حسن بهلول ، الجزائر و الأزمة السياسية و الاقتصادية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1993.

7- عبد العالي دبلة ، الدولة الجزائرية الحديثة ،الاقتصاد و المجتمع و السياسة ،دار الفجر للنشر و التوزيع ، الجزائر،2004.

8- أسامة المجذوب ،لغات ومصر و البلدان العربية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ،1996

9- نبيل حشاد ،اللغات و المنظمة التجارة العالمية الآثار السلبية و الايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية و العربية ،المكتبة الوطنية ،الرياض ،2003

ثالثًا :المقالات

1. د.صالح صالحي ، "الآثار المتعلقة لانضمام الجزائري إلى omc" ، مجلة العلوم الاقتصادية ،علوم تسير ،جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر،2001.ص32.

2. مدني بن شهرة ،سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر ، برنامج مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 18 فيفري ،2005.ص ص .....

3. سليمان ناصر، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية" مجلة الباحث ،جامعة ورقلة ،العدد2002،1،ص ص .....

4. ناصر دادى عدون ،"انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ،الأهداف و العراقيل" ،مجلة الباحث ،2004،ص ص .....

ثانيًا :المذكرات

1- زواوي فضيلة ،ساهل سميرة ،انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ،مذكرة لنيل شهادة اللسانس سنة 2005،2004.

2- رحيم وسيلة ،درويش خديجة ، المنظمة العالمية للتجارة و علاقاتها بالدول النامية ، مذكرة لنيل شهادة لسانس ،إدارة الأعمال ،جامعة البليدة .

3- سليم صالح،انضمام الجزائر إلى omc أثار الاقتصاد الوطني ،شهادة لسانس ،علوم تجارية ، المدرسة العليا للتجارة ،2004.

4- د هراوي فوزية و آخرون ، الجزائر و أفاق الانضمام إلى omc ، لسانس علوم اقتصادية ، البليدة ،2004،2003.

5- قطافي سعيد ، أثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية على الاقتصاد الوطني ،مذكرة نيل شهادة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،2003.

II-المراجع باللغة الفرنسية :

1- Ouvrage :

1. Beranger TAXIL,LOMC et les pays en développement ,paris ,1998.

2. FATIMA TALAHIT et autres : Engenx et impacts du processus d'adhésions de l'Algérie a l'OMC, Docement de CepN ,N°5,2009.
3. Mehdi Abbas ,l'accession a l'OMC , quelle integration a la mondialisation , mal, de travail de le p :N°08/2009.
4. Les sites :voir le site de Ministère de commerce www.min commerce.gov.dz 2010.

الفهرس

مقدمة.....1

الفصل الأول :الإطار العام لمفاوضات الجزائر من أجل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة حاضر المفاوضات ومستقبل الاصلاحات المستدامة 5

المبحث الأول :تطور مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين إرادة العضوية واللحاق باللبرالية العالمية.....6

المطلب الأول: الخطوات التى اتبعتها الجزائر فى سبيل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة..... 6

الفرع الأول :الأهداف التى تسعى الجزائر لتحقيقها من هذا الانضمام 7

الفرع الثانى :دوافع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة 7

المطلب الثانى :الاجراءات التى اتخذتها الجزائر لتسهيل عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية

الفرع الأول :تقديم طلب عضوية المنظمة 10

الفرع الثانى :تقديم مذكرة السياسة التجارية و مناقشتها 12

الفرع الثالث :تقديم الالتزامات 13

الفرع الرابع: موافقة المجلس العام:.....14

المطلب الثالث:أطوار مفاوضات الجزائر مع الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة

بين التقدم التفاوضي و التفاؤل الإنضمامى 14

الفرع الأول :المرحلة الأولى (1987 – 1996) تقديم طلب الانضمام 15

الفرع الثانى :المرحلة الثانية (تقديم مذكرة الانضمام)..... 16

الفرع الثالث :جولات المفاوضات (1996 إلى يومنا هذا)..... 19

أولا:الجولة الأولى(1996 – 1998)..... 19

ثانيا :الجولة الثانية (2000 –2002)..... 20

ثالثا :الجولة الثالثة (أكتوبر2002)..... 22

رابعا :الجولة الرابعة(نوفمبر 2002)..... 22

خامسا :الجولة الخامسة: (2003)..... 23

سادسا :الجولة السادسة: (جانفى 2004)..... 23

سابعا :الجولة السابعة: (2004)..... 24

ثامنا : الجولة الثامنة: (2005)..... 25

تاسعا :الجولة التاسعة (2007)..... 25

عاشرا:الجولة العاشرة: (2008)..... 26

المبحث الثانى :المؤشرات العامة المؤيدة للملف الجزائرى 28

المطلب الأول :الاصلاحات الشاملة التى بادرت بها الجزائر من أجل الانضمام الى المنظمة....28

الفرع الاول :الاصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية 29

الفرع الثانى:اصلاح القطاع المالى و البنكى 29

الفرع الثالث :تحرير الأسعار 30

المطلب الثانى :التحولات الشاملة التى بادرت بها الجزائر 31

الفرع الأول :التغيرات فى المجال الفلاحى 31

الفرع الثانى :التغيرات فى المجال الصناعي.....32

الفرع الثالث :التغيرات فى المجال الخدماتى 34

الفصل الثانىمدى مطابقة الملف الجز ائرى لمتطلبات اللحاق بالمنظمة العالمية للتجارة اخفاق الإصلاحات وبعدها عن المعايير الاقتصادية الدولية.....36

المبحث الأول :الطبيعة الحقيقية للاقتصاد الجزائري ..... 36.

المطلب الأول :واقع الاقتصاد الجزائري .....37.

الفرع الأول: الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية 38

الفرع الثانى:الاقتصاد الريعى 39

الفرع الثالث :اقتصاد لايكاد يخلو من الفساد 39

الفرع الرابع :التجارة الخارجية 40

المطلب الثانى: الوضعية الحالية للإقتصاد الجزائرى .....

....41

الفرع الأول :القدرات الاقتصادية 42

الفرع الثانى :وضعية السوق التجارية الحالية 44

المبحث الثاني: **محدودية الملف الجزائرى فى مسار الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة :القيود والتداعيات السلبية من الانضمام**.....**44**

المطلب الاول :القيود المؤثرة فى عدم التحاق الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة..... ..45

الفرع الاول :غياب أية إستراتجية واضحة 45

الفرع الثانى :عدم منح المفاوض الجزائرى صلاحيات كثيرة 45

الفرع الثالث :عدم تحديد اى برنامج واضح وعدم دقة المعطيات المقدمة طرف الجزائر.....46.

الفرع الرابع :الترسانة القانونية فى الميدان التجارى 46

المطلب الثانى :التداعيات السلبية من مشروع انضمام الجزائر الى المنظمة 47

الفرع الأول: على المجال الصناعى 47

الفرع الثانى :على المجال الزراعى 49

الفرع الثالث:على المجال الخدماتى.....50

الفرع الرابع: على قطاع الملكية الفكرية 51

الفرع الخامس :على قطاع الجمارك 51

خاتمة 54

قائمة المراجع

.....57

فهرس البحث.....60